مجتمع

حملة لرفع الوعي تجاه غذاء الأطفال

أطلق مجلس الصحة الخليجي حملته التوعوية «عينك على أكلي» التي تتحدث بلسان الأطفال لوالديهم. وتتضمن الحملة سلسلة من المنتجات التوعوية التي تهدف إلى رفع الوعي لمساعدة العائلات وتمكينها من تقديم خيارات طعام صحي ولذيذ لأطفالها. وتؤثّر زيادة السكريات على الجهاز المناعي للأطفال، وتجعلهم أكثر عرضة لأمراض السمنة وتسوس الأسنان وحتى سوء التحصيل الدراسي. ودعا المجلس جميع أفراد العائلة إلى زيارة موقع الحملة الإلكتروني والاستفادة من كلّ ما يُقدَّم فيه من محتوى يساهم في تحسين حياة الفرد. (قنا)

رد دعوى عمال بمستشفى ضد اشتراط تطعيمهم

رفض قاض اتحادي أميركي دعوى قضائية أقامها 117 من العاملين بأحد مستشفيات تكساس بسبب اشتراط المستشفى أن يتم تطعيمهم ضد كوفيد-19. وأيد قاضي المحكمة الجزئية لين هيوز في حكم صدر يوم السبت سياسة مستشفى هيوستن ميثوديست التي تقضي بضرورة تطعيم الموظفين. ودفعت الممرضة جينيفر بريدجز وهي المدعية الرئيسية في القضية بأنه إذا تم طردها لرفضها التطعيم فيجب اعتبار ذلك فصلاً تعسفياً، وقالت إن اللقاحات تجريبية وخطيرة. ولم يجد القاضي رأياً مقنعاً في أي من الحجتين. (رويترز)

تبرّع بالدم واجعل العالم ينبض بالحياة

تحت شعار «تبرّع بالدم واجعل العالم ينبض بالحياة»، حلّ اليوم العالمي للمتبرّعين بالدم أمس الإثنين في الرابع عشر من يونيو/ حزيران الذي يُصار في خلاله عادةً لتوجيه الشكر إلى كلّ متبرّع ينقذ حياة ما أو يساهم في تحسين صحّة أحدهم. وبحسب منظمة الصحة العالمية القائمة على هذا اليوم، فإنّ الرسالة المتوخّاة من شعار هذا العام هي الإضاءة على مساهمة المتبرّعين بالدم التي تُعَدّ «إسهاماً أساسياً في الحفاظ على نبضات قلب العالم»، وتعزيز الدعوة العالمية إلى تبرّع مزيد من الناس في كلّ أنحاء العالم بانتظام. وينصبّ تركيز حملة هذا العام، وسط أزمة كورونا، خصوصاً على دور الشباب في تأمين إمدادات الدم المأمونة. فالشباب يمثّلون شريحة كبيرة من السكان في مجتمعات كثيرة، وينزعون عادة إلى المثالية ويكونون مفعمين بالحماسة والنخوة. ومن الممكن استقطابهم من خلال إذكاء الوعي بالحاجة إلى الدم المأمون ومنتجات الدم المأمونة لعمليات النقل، وبالإسهام الحيوي الذي يقدّمه المتبرّعون للنُظم الصحية الوطنية. ومنذ بدء جائحة كورونا، وعلى الرغم من القيود المفروضة على الحركة وسائر التحديات، واصل كثر في بلدان عديدة التبرّع بالدم والبلازما للمرضى الذين يحتاجون إليهما. ويُبرز هذا الجهد الاستثنائي المبذول في فترة الأزمة غير المسبوقة، الدور الحاسم للمتبرّعين المنظمين والملتزمين في ضمان توفّر إمدادات الدم المأمونة والكافية في الأوقات العادية وفي حالات الطوارئ.
(**العربي الجديد**)

(سيرغي كاربوخين/ Getty)

روسيا: جدال حول إلزامية اللقاحات

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع معاودة ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا الجديد في روسيا واقتراب عددها اليومي من 15 ألف إصابة، تتكثّف النقاشات حول ضرورة جعل اللقاحات المضادة لكوفيد-19 إلزامية لأصحاب المهن التي تقتضي تواصلاً مستمراً مع الناس، من أمثال المدرّسين والأساتذة والأطباء. وبعد مصادقة مجلس الدوما (النواب) الروسي، الأسبوع الماضي، في القراءة الأولى، على مشروع قانون إدراج التحصين ضدّ كوفيد-19 ضمن الجدول الوطني للتحصين الوقائي، ازدادت التساؤلات حول احتمال أن يشكّل ذلك خطوة نحو إلزامية التحصين على الرغم من النفي الرسمي لذلك.

وقبل ذلك، كان لجمهورية ساخا (ياقوتيا) الروسية في نهاية مايو/ أيار الماضي السبق في الإعلان عن التحصين الإلزامي ضدّ كوفيد-19 مع استبدال التسمية بـ«العام» في وقت لاحق، وذلك لجميع العاملين في قطاعَي التعليم وتنظيم الاستجمام الصيفي للأطفال وكذلك العاملين في تنظيم الفعاليات العامة على مستوى الجمهورية. أمّا في مقاطعة إيفانوفو في وسط روسيا، فقد وصل الأمر إلى نشر نقاط تفتيش لمراجعة إفادات التحصين ضدّ كوفيد-19 على مدار الساعة، مع إخضاع الوافدين من المدن الأخرى للعزل الذاتي لمدّة 14 يوماً في حال كانوا لا يحملون إفادة تحصين أو نتيجة سالبة لاختبار كورونا أو إفادة تؤكد أنّ لديهم أجساماً مضادة.

وفي هذا الإطار، يشير الخبير القانوني في نقابة المعلّمين المستقلة الروسية، يوري فارلاموف، إلى أنّ إدراج التحصين ضدّ كوفيد-19 في الجدول الوطني للتحصين لا يعني جعله إلزامياً تلقائياً، وفي الوقت نفسه للدولة حقّ في ذلك في حال أثبتت الدراسات الطبية أمان اللقاحات. ويقول فارلاموف لـ«العربي الجديد» إنّ «ثمّة جدولَين للتحصين، أحدهما وقائي والآخر وبائي. وبما أنّ التحصين ضد كوفيد-19 يأتي من ضمن جدول التحصين الوقائي، فهذا يعني أنّه ليس إلزامياً. وفي حالة جمهورية ساخا، جُعل التحصين إلزامياً بقرار من كبار الأطباء المحليين وأُدرج ضمن الجدول الوبائي. لكنّه حتى في هذه الحالة، لا يجوز تسريح رافضي تلقّي التحصين من العمل، لكنّه من الممكن إبعادهم عنه من دون أجر بشكل مؤقّت».

وحول مدى أحقية الدولة في إلزام فئات معيّنة من السكان بالتحصين، يقول فارلاموف إنّ «الأمر يعتمد على وتيرة تمدّد فيروس كورونا الجديد، خصوصاً أنّنا ندخل الآن في المرحلة الثالثة من الوباء. وبرأيي، فإنّه من حقّ الدولة جعل التحصين إلزامياً في حال كانت اللقاحات آمنة من وجهة النظر الطبية، وفي حال كان للمواطنين الحقّ في رفض تلقّيها لأسباب صحية موجبة».

وما زالت وتيرة حملة التحصين ضد كوفيد-19 في روسيا منخفضة، إذ لم يتلقَّ اللقاح حتى الآن إلا 18 مليون مواطن أو نحو 12 في المائة من إجمالي عدد سكان البلاد البالغ 146 مليون نسمة. ويعلّق فارلاموف على ريبة الروس تجاه التحصين والامتناع عنه، قائلاً إنّ «ثمّة دراسات تؤكّد أمان اللقاح الروسي سبوتنيك-في. ولكن في أحيان كثيرة، يُرصَد إدلاء الخبراء بمعلومات غير دقيقة عبر وسائل الإعلام التي تتحمّل مسؤولية الاستعانة بأشخاص غير متخصصين ونشر حالة من انعدام الثقة».

وفي السياق، فرضت السلطات المحلية في العاصمة الروسية موسكو إجراءات جديدة لمنع تمدّد فيروس كورونا الجديد، بما في ذلك تمديد أيام عطلة العيد الوطني الروسي الذي حلّ في 12 يونيو/ حزيران حتى 19 يونيو/ حزيران الجاري، بالإضافة إلى توصية أرباب العمل بتحويل ما لا يقلّ عن 30 في المائة من الموظفين إلى نظام العمل عن بُعد، وتعليق تقديم خدمات المطاعم في ساعات الليل باستثناء خدمات التوصيل.

وقد أرجع عمدة موسكو سيرغي سوبيانين فرض الإجراءات الجديدة إلى تزايد الإصابات بكوفيد-19 في العاصمة إلى أعلى مستوياتها منذ بداية العام الجاري. أضاف: «وما يثير القلق أكثر من غيره هو حديث الأطباء عن عدد كبير من المرضى في حالات حرجة، علماً أنّ المرضى ليسوا من الفئات التقليدية الأكثر عرضة فحسب إنّما كذلك من الفئة العمرية المتوسطة وحتى الشباب، وعدم التعامل مع مثل هذا الوضع أمر غير ممكن». في المقابل، أكدت نائبة عمدة موسكو لشؤون التنمية الاجتماعية، أناستاسيا راكوفا، أنّ سلطات العاصمة لا تناقش ولا تعتزم إعادة فرض نظام تصاريح التنقل الذي كان سارياً في الربيع وبداية الصيف من العام الماضي.

ربع الحالات في موسكو

بحسب الأرقام الواردة في موقع «ستوب كورونا فيروس» الحكومي الروسي، فإنّ إجمالي عدد الإصابات بكوفيد-19 في روسيا منذ بدء انتشار الوباء في البلاد يتخطّى 5,2 ملايين إصابة مع أكثر من 126 ألف وفاة، بحسب بيانات أمس الإثنين. وتستحوذ موسكو على ما يقارب ربع إجمالي الحالات وأكثر من 50 في المائة من الحالات الجديدة.

تحقيق

تشهد تونس منذ عام 2011 تزايداً في عدد المهاجرين وطالبي اللجوء نتيجة الصدمة التي احدثها النزاع المسلح في ليبيا وما يستمرّ في إفرازه عدم الاستقرار في دول عربية وافريقية عدّة، لكنّ الحقّ في العلاج يبدو مسلوباً

اللاجئون في تونس

الحق في الصحة والعلاج منتهك

نوبس ـ **إيمان الحامدي**

لم يكن أمام اللاجئة الأفريقية بيلاجي دوغبا من حلول سوى إطلاق نداء استغاثة عبر موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي بهدف الحصول على وحدات من الدم لإنقاذ حياتها بعد نزيف حاد اصابها. وسُلّطت الأنظار من خلال ندائها على حقوق اللاجئين المفقودة في ما يخصّ الرعاية الصحية والنفاذ إلى العلاج. ففي الثلاثين من مارس/ آذار الماضي، نشرت مجموعات فيسبوكية صورة بيلاجي دوغبا وهي تطلب الدم في أحد مستشفيات العاصمة تونس، بهدف إجراء عملية جراحية عاجلة. صحيح أنّ نداءها لاقى تفاعلاً كبيراً من قبل ناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي فتبرّعوا لها بالدم، غير أنّه كشف كمّ الصعوبات التي تعترض لاجئين ومهاجرين في تونس عند محاولتهم الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، لا سيّما مع تزايد المخاطر الصحية منذ تفشي فيروس كورونا الجديد في البلاد. يُذكر أنّ تونس تشهد في الأعوام الأخيرة ارتفاعاً غير مسبوق في تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء في البلاد، بحسب بيانات رسمية للمجلس التونسي لشؤون اللاجئين، وذلك على خلفية اعتماد السلطات سياسة عدم الترحيل.

تقول بيلاجي دوغبا، البالغة من العمر 43 عاماً، إنّها من ساحل العاج (غربي أفريقيا)، إنّما تعيش في تونس منذ خمسة أعوام، لافتة إلى أنّ الثلاثين من مارس كان يوماً مفصلياً في حياتها بعدما واجهت الموت المحقق بسبب مضاعفات صحية. لكنّها أنقذت من قبل متبرّعين اعادوا الحياة إليها بعدما ضُخّت دماؤهم في شرايينها. وتخبر «العربي الجديد» عن تفاصيل معاناتها الصحية: «فقد تنقّلت في بحثي عن علاج ما بين مستشفى خاص وآخر حكومي. وقد استمر ذلك مدة تجاوزت ثمانية أسابيع، خسرت في خلالها أكثر من 15 كيلوغراماً من وزني، بعد فشل عملية جراحية خضعت لها لإزالة نليّف في الرحم».

تضيف أنّ «الجراحة التي تمّت في المستشفى الخاص كلفتني ألفي دينار تونسي (نحو 730 دولاراً أميركياً). واستنزفت كلّ مدخراتي التي وفّرتها من عملي كعاملة منزلية. لكنّ حالتي الصحية تراجعت كثيراً بعد العملية، فطلب الطبيب هناك ألفي دينار إضافيّين لعلاجي مجدداً ووقف النزيف الذي أصابني». تتابع دوغبا أنّ «النزيف كان متواصلاً، وبسبب عدم قدرتي على توفير المبلغ المطلوب للعلاج في القطاع الخاص، قصدت مستشفى وسيلة بورقيبة المتخصّص في أمراض النساء والتوليد. لكنّني واجهت صعوبات في توفير أكياس الدم التي كنت أحتاجها لتعويض الدم الذي فقدته من جرّاء النزيف». وتلفت دوغبا إلى أنّ «القانون التونسي لا يسمح لأصدقائي من ساحل العاج بالتبرّع لصلحتي، وكدت أفقد حياتي. وهذا ما دفع ممرّضة في القسم حيث كنت أرقد، إلى إطلاق نداء عبر فيسبوك لعلّه يلاقي تجاوباً. وتلقّت دوغبا إلى حينها عشرات الاتصالات من متبرّعين، ما أنقذ حياتها».

وترى دوغبا أنّ «النفاذ إلى العلاج من أكبر المصاعب التي تعترض اللاجئين والمهاجرين في تونس، فوضعهنّا المالي الصعب لا يسمح لنا بالحصول على الرعاية الصحية اللازمة عند الإصابة بمرض ما»، مشيرة إلى أنّها دفعت «850 ديناراً (نحو 310 دولارات)، في المستشفى الحكومي في مقابل أسبوع من الإقامة، وقُرتها بمساعدة مشغّلتي وعدد من أصدقائي». لكنّ دوغبا ما زالت في حاجة إلى مصاريف إضافية لمواصلة علاجها والخضوع لفحوصات، من قبيل التصوير بالرنين المغناطيسي، وهي لا تعرف كيف سوف تتمكّن من توفير المبلغ بعدما منعها المرض من العمل الذي كان يؤمّن لها دخلاً يومياً في حدود 30 ديناراً (نحو 10 دولارات).

قصة دوغبا هي واحدة من قصص كثيرة للاجئين وطالبي لجوء ومهاجرين يواجهون أمراضاً ومشكلات صحية مختلفة بجيوب خاوية، فيُحرمون من حقّ أساسي هو الحقّ في تلقّي العلاج الذي تكفله كل الاتفاقيات الدولية والقوانين الخاصة باللاجئين والمهاجرين. وتعيش تونس في الأعوام الأخيرة على وقع تحوّلات عميقة تتعلّق بقضايا الهجرة. وكما يدفع بحرها شهرياً آلاف المهاجرين نحو السواحل الأوروبية، تستقبل مدنها الافاً أخرين فضّلوا الإقامة على أراضيها بصفة دائمة عبر الحصول على صفة اللاجئ او طالب اللجوء. وتكشف بيانات حديثة للمجلس التونسي للاجئين (منظمة غير حكومية)، عن تضاعف عدد طلبات اللجوء في تونس خمس مرّات في خلال الفترة الممتدة ما بين يناير/ كانون الثاني 2019 ومايو/ أيار 2021، إذ ارتفع عددها من 1245 طلب لجوء إلى 8500، وهو رقم غير مسبوق في البلاد. وتضع الزيادة القياسية في أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في تونس المنظمات المدنية الراعية لهم أمام تحديات كبيرة لتوفير الحدّ الأدنى من الخدمات الصحية لطالبيها مع تردّي أوضاعهم الاقتصادية.

هل يعبرات البحر صوب اوروبا ام يستقرات هنا؟ (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

حاجة متنامية وسط كورونا

يقول المدير التنفيذي للمجلس التونسي للاجئين عبد الرزاق الكريمي إنّ «المنظمات التي تُعنى بشؤون اللاجئين تأخذ بعين الاعتبار تنامي حاجة هذه الفئة إلى الخدمات الصحية التي زادت مع أزمة كورونا. وقد تمّ توفير بدلات مالية شهرية للمصابين بأمراض مزمنة وعسيرة تراوح ما بين 200 و300 دينار (نحو 75 - 110 دولارات)، شريطة إظهار نتائج الفحوص الطبية ووصفة الدواء التي صُرفت من الصيدلية». يضيف الكريمي، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أنّ «المجلس يصرف كذلك للاجئين وطالبي اللجوء بدلات الفحوصات الطبية من تحاليل وصور أشعة وغيرهما في المستشفيات هي من الأمور العادية التي تطاول المواطنين التونسيين والأجانب على حدّ السواء، بسبب وضع القطاع الصحي في البلاد عموماً».

ولا يخفي الكريمي أنّ «ثمّة صعوبات تواجهها المنظمات المعنية بشؤون المهاجرين، ما بعد تفشي فيروس كورونا الجديد والقيود المصاحبة له، نتيجة ارتفاع حاجة هذه الفئة إلى مساعدات مالية من أجل تكاليف المعيشة اليومية»، لافتاً إلى «تسجيل تراجع كبير في المنح والمساعدات الدولية المخصصة للمهاجرين». ويكمل أنّ «توفير المساعدات للمهاجرين يرتبط أساساً بالإرادة السياسية للدول المانحة. لكنّه مع ذلك، فإنّ وضع المهاجرين في تونس أفضل بكثير من أوضاعهم في بلدان أخرى، وذلك بفضل تكاتف جهود المنظمات والحكومة من أجل توفير الحقوق الدنيا لهم، منها الصحة والسكن وحق أبنائهم في التعلّم».

دور المجتمع المدني

تفيد بيانات رسمية للمجلس التونسي للاجئين بأنّ الفئة العمرية بين 18-59 عاماً تمثّل النسبة الأعلى من المهاجرين (المسجّلين) في تونس، لكنّ التوزيع بحسب السنّ يكشف كذلك عن مسنّين بينهم يبلغ عددهم نحو 100، فيما يصل عدد الأطفال (17 عاماً وما دون)، إلى 1534. ويحتل طالبو اللجوء من ساحل العاج المرتبة الأولى مع 2519 شخصاً، يليهم السوريون ثمّ السودانيون. وعدم الحصول على صفة لاجئ أو طالب لجوء وفق القانون التونسي، يجعل الاف المقيمين على الأراضي التونسية مهاجرين في وضع إقامة غير قانونية. لكنّ السلطات التونسية لا ترحّلهم، إذ غالباً ما تندمج هذه الفئة في المجتمع بالعمل في القطاعات الموازية، منها التجارة والخدمات والزراعة.

ويشدّد عضو «جمعية الجالية الإيفوارية» (مواطنو ساحل العاج) في تونس ماسي بلاماسي توري على أنّ «دور المجتمع المدني مهم في ضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين في الرعاية الصحية»، مشيراً إلى أنّ «المنظمات المدنية شكّلت نسيجاً مهماً يتكامل مع الجهود التي تبذلها المنظمات الرسمية، غير أنّ هذه الجهود تبقى ضعيفة نظراً إلى الحاجة المتزايدة إلى الرعاية الصحية للأفارقة في تونس». يضيف توري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «المجتمع المدني وجمعيات الأفارقة في تونس يعملان على مساعدة اللاجئين والمهاجرين على الاندماج في المجتمعات الحاضنة وتمكينهم اقتصادياً بهدف تحقيق الاستقلال المالي الذي يتيح لهم الرعاية الصحية والنفاذ إلى العلاج من دون الحاجة إلى مساعدات». ولا ينكر توري أنّ «وضع المهاجرين الأفارقة صعب منذ بداية الجائحة، نتيجة انحسار فرص العمل وتراجع مداخيلهم اليومية، الأمر الذي يزيد حاجتهم إلى المساعدات المالية والصحية وحتى إلى التعاون في ما بينهم».

وعلى الرغم من أنّ الدولة التونسية كانت من أولى الدول التي صادقت على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، فإنّ الإطار القانوني في البلاد يبقى غامضاً في ظلّ غياب قانون خاص لشؤون اللاجئين. وهو ما دفع السلطات المحلية بالتعاون مع المنظمات الإنسانية، إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والإحاطة بهم بحسب الإمكانيات المتاحة.

ويبدو إرساء قانون وطني للجوء أولويّة قصوى لتفادي مخاطر غياب حماية قانونية لهذه الفئة، بحسب ما يؤكد ناشطون في المجتمع المدني.

ثمّة صعوبات تواجهها المنظمات المعنية بشؤون المهاجرين

وضع المهاجرين الافارقة متعسر منذ بدء تفشي فيروس كورونا الجديد

8500

هو رقم غير مسبوق لعدد طلبات اللجوء في تونس ما بين يناير/ كانون الثاني 2019 ومايو/ ايار 2021

ربحي سخنيني مهندس الخشب المُدوّر

منعت الظروف، الفلسطيني ربحي سخنيني، من إنهاء دراسته لنيل شهادة هندسة الميكانيك من الجامعة، لكنه أجاد تدوير الأخشاب العتيقة وتحويلها إلى أعمال فنية، وهي هوايته الدائمة منذ مطلع شبابه حتى اليوم

بيروت ـ **انتصار الدنان**

ربحي سخنيني، فلسطيني من بلدة طبريا يقيم حالياً في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في بيروت. وُلد في مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في سورية عام 1959، وقد بدلت الحرب في هذا البلد حياته، فبعدما كان يعيش حياة مستقرة مع عائلته، اضطر بعد الحرب إلى ترك المكان الذي ولد فيه واللجوء إلى لبنان، والعيش في مخيم برج البراجنة الذي عرفه سابقاً، باعتباره عاش قبل الحرب الأهلية في لبنان من أجل الدراسة.

يقول سخنيني: «درست مساعد مهندس ميكانيك للمعدات الصناعية في سورية، وذلك بعدما كنت قد باشرت دراسة هندسة الميكانيك في جامعة بيروت العربية، قبل أن تندلع الحرب الأهلية اللبنانية التي حتمت تركي التخصص في السنة الجامعية الثالثة. وفي سورية عدّلت شهادتي إلى مساعد مهندس، وعملت في مجال هندسة الميكانيك الصناعي، وتحديداً في تركيب المعدات». يتابع أنه «عام 2012، عدت مجدداً إلى لبنان بسبب الحرب التي اندلعت في سورية، وقصدت مخيم برج البراجنة، المكان الطبيعي الذي يلجأ إليه الفلسطيني، باعتباره ينتمي إلى البيئة ذاتها التي تحتضن قسماً كبيراً من الفلسطينيين. في البداية، قدمت مع ابني وابنتي، واستأجرت منزلاً متواضعاً لأن الوضع المادي لم يسمح لي بغير ذلك، ثم شرعت في البحث عن عمل على غرار ابني. وقدّمنا لمدة 15 يوماً طلبات عمل في عدد كبير من مكاتب الهندسة في بيروت، ثم فقد ابني الأمل في إيجاد عمل فعاد أدراجه إلى سورية. أما أنا فاتصل بي صديق مقيم في لبنان، وأخبرني بأن فرصة عمل تتوافر لي، في شرق بيروت، براتب تجاوز 1500 دولار شهرياً. وبالفعل بدأت بالعمل على رافعة، فتحسنت أحوالي المادية، وأرسلت مبلغاً جيداً إلى عائلتي كي يحضر باقي أفرادها إلى لبنان، وهو ما حصل».

يروي سخنيني أنه بعد مرور ثلاث سنوات على عمله في الشركة التي أرشده إليها صديقه، شعر بالم في صدره استدعى إجراء عملية قلب مفتوح، فبات لا يستطيع العمل في المهنة ذاتها، وتحوّل من الهندسة إلى العمل الفني الخاص بتدوير الخشب الذي كان هوايته أساساً. وقد أقام معارض عدة لأعماله في بيروت ومخيم البرج ومخيمات أخرى في لبنان، والتي لاقت أصداءً جيدة، وسمحت له بأن يبيع عدداً منها.

يتحضّر سخنيني حالياً لتنظيم معرض لأعماله الخشبية، ولأنه حريص على البيئة اهتم بالتفتيش عن الخشب العتيق المرمي، وقطع بات أصحابها لا يستخدمونها مثل الشبابيك التي باتت تستبدل بالومنيوم وزجاج، وأبواب وطاولات قديمة، ثم يعمل على قصها وحفها ورشها، وإعادة تدويرها من جديد، لصنع قطع لتخزين البهارات تستخدمها السيدات في المطبخ، وأخرى تستخدم في الحمام لتعليق المناشف، ووضع فرشات ومعجون الأسنان.

يقول: «أهوى منذ أن كنت صغيراً العمل الفني والرسم والنقش على المرايا والحفر على الخشب. كما أحببت العمل في الشأن الاجتماعي، وتطوعت في منظمة الشبيبة بالجبهة الديمقراطية عام 1977، حيث عملت في مجالي الثقافة والتنظيم حتى عام 1991». ويضيف: «عملت في الشق الوطني لأنني كنت مؤمناً بقضيتي، في حين زاولت مهنتي كي أصرف على أولادي، ووفر لهم احتياجاتهم. ومن الأعمال التي نفذتها أيضاً الرسم على المرايا بطلاء أظافر والحفر عليها، وصنعت مجسمات مختلفة بالخشب المدوّر، وأعمل الآن على مجسم حديقة معلقة في بافا. وبين الأدوات التي استخدمها الورق والكرتون والنحاس والقش. وصنعت مجسم طاحونة للزيتون» ويُشير سخنيني إلى أنه اشتغل مع زوجته وأولاده أثواباً تستخدم القطبة الفلسطينية، وأغطية للطاولات والكراسي. وطرّزوا قطعاً وضعوها في إطارات، وكلها من التراث الفلسطيني. ويؤكد أنه لا يتقاضى دعماً من أي مؤسسة، «فعملي يعتمد على مجهودي، واستفيد منه مادياً من خلال المعارض التي أنظمها، وأبيع فيها مجسمات ولوحات». يتابع: «أعد لإقامة معرض بعنوان «التضامن مع الشعب الفلسطيني»، في سبتمبر/ أيلول المقبل في السفارة الفلسطينية. وسأعرض مجسمات تمثل الأقصى الـ20 في فلسطين المحتلة، وستكون كلها من قطع الخشب المدوّر، لمحاولة تقديم عمل غير كلاسيكي يلقى استحسان الجميع، ويلفت النظر إلى أعمالي وقيمتها الفنية». وقد أنجب سخنيني ثمانية أولاد، جميعهم تعلموا. بعضهم يعيش معه في لبنان، وبعضهم سافروا إلى أوروبا. وهو يعلق على ذلك قائلاً: «شتتتنا الحرب، وصرنا نعيش في بلدان عدة، فاحد أولادي في ألمانيا وولدي ابنة في السويد، كما يعيش آخر في باريس، وبعضهم في بيروت. ولا نعرف إلى متى سنظل على هذه الحال».

ربحي سخنيني بين مجسماته الخشبية (العربي الجديد)

الأردن: الطلاب سيعودون «غرباء» إلى مدارسهم

من البديهي ان تطرح عودة الطلاب إلى مقاعدهم في المدارس تغييرات كبيرة لهم وكذلك للكوادر التعليمية. هذا التحدي سيُواجهه الاردن قريباً مع الاستعداد لفتح ابواب مدارسه مجدداً العام المقبل.

صف دراسي في عمّان (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

عمّان ـ **انور الزيادات**

مضى أكثر من عام ونصف العام على اعتماد التعليم عن بعد في مدارس الأردن، بسبب تفشي وباء كورونا. لكن الحكومة تتجه الى استئناف الدراسة الوجاهية العام المقبل، مع تراجع عدد الوفيات والإصابات بالفيروس. وفي إطار تحضيراتها لتنفيذ هذا الأمر، أطلقت وزارة التربية والتعليم حملة لتطعيم أكثر من 160 ألف معلم ومعلمة في سبيل توفير مقومات الدراسة الآمنة العام المقبل، مع تأكيدها أهمية تطبيق البروتوكولات الصحية الوقائية من المرض. وبعد الانقطاع الطويل عن الدراسة الوجاهية، يتوقع أن يشعر طلاب كثيرون بأنهم غرباء عن مدارسهم، بسبب أسلوب الحياة الذي عرفوه خلال الأشهر السابقة. وسنظهر بالتأكيد فوارق في المعرفة العلمية بين الطلاب وحالات ضعف عام في تحصيلهم، علماً أن المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان ذكر في تقرير أصدره أخيراً أن «التعليم في البلاد يشهد تراجعاً يدعو إلى القلق، بعدما لم تنجح تجربة التعليم عن بعد».

يقول الخبير التربوي ذوقان عبيدات لـ«العربي الجديد»: «سينطلق العام الدراسي المقبل بعدما تغيّر كل شيء. فالتعليم قبل مرحلة تفشي وباء كورونا ليس كما بعدها. اكتسب الطلاب عادات جديدة، وباتوا يرون أن الدوام المنتظم غير ضروري، كما اكتشفوا أنهم يمكن أن يتعلموا بلا مدرسين أو مدرسة، وبلا قوانين وقواعد. وهم تعلموا أيضاً خلال الفترة الماضية أن الغش ممكن وربما مشروع بأسم المساعدة من الأم والأب والأخوة الأكبر سناً».

يتابع: «تغيّرت المفاهيم لدى الطلاب، إذ باتوا يعتبرون أن مواد الدراسة المهمة هي اللغات والعلوم والرياضيات، بخلاف مواد الدين والتاريخ والجغرافيا، ويرون أن الكتب تحتوي على تفاصيل لا لزوم لها. كذلك من العادات والقيم الجديدة للطلاب الجميع مشكلات كبيرة مع بدء العام الدراسي المقبل في حال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة المدرسة لمواجهة التغييرات عبر استبدال ثقافة المرونة بثقافة القسر والإلزام، وتعديل ثقافتها وقوانينها وقيمها من أجل استيعاب الوضع الجديد. وكي لا تحدث مفاجآت، يجب إعداد برامج تشرح التغييرات للمعلمين، وتوضيح كيفية تعاملهم معها، لأن أساليب التدريس السابقة المعتمدة على التهديد والوعيد والعنف اللفظي والجسدي لم تعد تنفع. ويرى عبيدات أن «المدارس فقدت دورها خلال الأزمة. واستعادتها ما خسرته سيُضطرها الى الاصطدام بتغييرات لا تصب في صالح هذا الدور، لذا يجب أن تفكر في مهماتها الجديدة، لأنها لن تستطيع أن تفرض مجدداً دورها الصارم وتأثيره الواسع على الطلاب والمجتمع».

اطلقت وزارة التربية حملة لتطعيم أكثر من 160 ألف معلم ومعلمة

سيعاني المعلمون لدى رجوعهم إلى المدرسة من فقدان مهارات

في هذا الإطار تقول التربوية المتخصصة في مجال الإرشاد الاجتماعي والصحة النفسية، نجوى حرزالله، لـ«العربي الجديد»: «بعد إمكان الدرس في أي وقت، وليس بالضرورة في تمام الساعة الثامنة صباحاً». ويوضح أن التغييرات «قد يكون بعضها إيجابياً وبعضها سلبياً. لكن المعلمين مضطرون للتعامل مع تأثيراتها، ما يعني أن المدرسة يجب أن تتغير». وبحسب عبيدات، سيُواجه عام ونصف العام من اعتماد التعليم عن بعد نساءل: هل اكتسب الطلاب سلوكيات إيجابية أم سلبية، وكيف ينظرون إلى التعليم والعودة إلى المدارس، وإلى أصدقائهم وحياتهم الاجتماعية؟ هل سيقبلون بمرحلة التأسيس الخاصة بالرجوع الى مقاعد الدراسة، وانضمام طلاب جدد إليهم داخل غرف الصفوف وخارجها، بعدما اعتادوا نمط الجلوس في البيت والعيش بطريقة مختلفة، وقضاء وقت طويل بلا فعاليات تربوية؟».

تضيف حرزالله: «أخذت الأجهزة الإلكترونية خلال الفترة الماضية حيزاً كبيراً من حياة الطلاب، ومنحتهم سلوكيات متكررة ودائمة منها الخمول والسهر وعدم تحمل مسؤوليات الواجبات، في ظل تلقيهم مساعدة في البيت، وهم باتوا أكثر تعلقاً بالأجهزة الإلكترونية من الكتاب المدرسي، ما يُثير استياء أولياء أمورهم الذين ينشدون أشياء جديد في حياة أبنائهم تعطيهم سلوكيات تحثهم على التفكير والتصرف بحيوية والتفاعل مع أفراد الأسرة». وتوضح أن «بعض الأهالي لا يرون أطفالهم بشكل جيد، فهم يستيقظون في وقت نومهم وينامون في وقت يقظتهم، حتى أنهم لا يجلسون معهم على مائدة الطعام بسبب سهرهم وانشغالهم في مشكلاتهم مع أصدقائهم أو أبناء الجيران، وينصبّ بعضها على الألعاب الإلكترونية ونتائجها».

وترى حرزالله أن التعليم الوجاهي «يجعل حياة الطلاب مليئة بالانشغال والدراسة، علماً أن الاتصال بين الطالب والمعلمين يعطي نتائج واضحة وفورية في التحصيل. فعندما يشرح المعلم الدرس مباشرة يتحمل الطالب مسؤولية فهمه وليس الأهل، وقد خسر طلاب كثيرون مهارات تعليم عدة، خاصة أولئك في مرحلة التأسيس بسبب التعليم عن بعد». وتشير إلى أن المعلمين أنفسهم سيُعانون لدى رجوعهم إلى المدرسة من فقدان مهارات، وعليهم بالتالي أن يعوضوا هذه الخسارة، علماً أنه لا بدّ من تحديد حصص تعويضية للطلاب».